مهند مصطفى*

العلاقات التركية الإسرائيلية
المصالح الإستراتيجية أقوى من التوترات السياسية والتباينات الأيديولوجية

لا يهدف هذا المقال إلى عرض تاريخي مفصل للعلاقات التركية الإسرائيلية، فقد كتب عنها الكثير، لكنه يهدف بالأساس إلى التركيز على العقد ونيف الأخيرين من هذه العلاقات (٢٠١٠-٢٠٢٢) والذين يحملان العديد من التغيرات التي قد يكون لها تأثير جوهري على مستقبل العلاقات بين البلدين.[١]

تاريخيًا، كانت تركيا من الدول التي عارضت مشروع تقسيم فلسطين في تشرين الثاني العام ١٩٤٧، لكن بعد توقيع كل من مصر ولبنان على اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل في آذار ١٩٤٩، اعترفت تركيا بشكل رسمي بالأخيرة، لتصبح أول دولة إسلامية تقوم بذلك. قَسّمت "عوفرا بنجيو" التاريخ الحديث والمعاصر لهذه العلاقة إلى فترتين رئيستين: الأولى هي فترة التحالف السري للأطراف في نهاية الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أما الثانية فيطلق عليها فترة الانحياز التام وامتدت منذ الثمانينيات، مروراً بالتسعينيات حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.[٢]

في المرحلة الأولى من تحالف الأطراف السري، جاء التقارب بين إسرائيل وتركيا كردة فعل على بروز عوامل جديدة في السياسة الدولية والإقليمية، مثل ظهور الاتحاد السوفييتي وحركة القومية العربية، التي سبّبت امتعاضًا واضحًا لكل من إسرائيل

* المدير العام لمركز مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – حيفا، رئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديمي العربي ببيت بيرل.

دخلت العلاقة الإسرائيلية – التركية مرحلة تأزم في أعقاب مهاجمة إسرائيل أسطول الحرية المتجه إلى غزة في نهاية أيار ٢٠١٠ لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض عليها منذ العام ٢٠٠٦. وكان من نتائج العملية الإسرائيلية قتل تسعة ناشطين أتراك كانوا على متن السفينة التركية "مرمره".

وتركيا لأسباب تاريخية وقومية وسياسية.

كانت انطباعات الدول العربية عن تركيا في ذاك الوقت – خاصة دول الطوق – متأثرة إلى حدّ بعيد بالتركة العثمانية، إضافة إلى الخلافات الحدودية لتركيا في بعض أراضي الدول العربية المجاورة لها خاصة سورية والعراق، وقد تزايدت مساحة الشك والريبة عند الدول العربية من تركيا بعد اعتراف الأخيرة بإسرائيل في العام ١٩٤٩، حيث اعتبرت هذه الخطوة بمثابة طعنة في ظهر العالم العربي، الذي حاولت دوله نزع الشرعية عن إسرائيل في المحافل الدولية.

حافظت تركيا وإسرائيل على علاقات وصلات سرية في هذه المرحلة نتيجة لعداء القوى الإقليمية الأخرى، وبسبب رغبة القادة العسكريين والمسؤولين الأمنيين في البلدين بهذا التوجه السري، إذ كانت هناك اجتماعات دورية كل ستة شهور لتبادل المعلومات والمعطيات والتحليلات السياسية، خاصة بين رؤساء الاستخبارات العسكرية في البلدين. وقد وصف إسحق رابين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في بداية ١٩٦٠، العلاقة مع تركيا بأنها خاصة وقريبة جدًا ووثيقة، تعتمد على تبادل المعلومات والتقنيات العسكرية ووسائل الاستخبارات.

ومع انتهاء الحرب الباردة التي كان تحالف الأطراف السري للأطراف حرّكه الخطر الشيوعي والتحدي القومي العربي، ففقد قام الانحياز الإستراتيجي لفترة ما بعد التسعينيات على أساس الوقوف في وجه المخاطر الأصولية الإسلامية. ما ميز هذه المرحلة من العلاقة التركية – الإسرائيلية هو علنية الاتفاقيات التي وقعت، والاجتماعات التي نظمت، نتيجة عوامل متعلقة بتركيا أكثر منها بإسرائيل، ومن هذه العوامل نهاية الحرب الباردة، وبروز أميركا كقوة عظمى رئيسة، وضعف المحيط العربي العام خاصة بعد حرب الخليج الأولى.

في تسعينيات القرن الماضي، وصلت العلاقة التركية الإسرائيلية إلى درجة كبيرة من التعاون والتنسيق، وجاء ذلك نتيجة طبيعية لتغيرات عميقة في السياسة الخارجية الإسرائيلية حيث تجسد هذا التغير من خلال تتبع الخطوات الآتية من جانب إسرائيل:

استعداد إسرائيل لوقف دعم نشاطات حزب العمال الكردستاني العامل ضد تركيا في جنوب البلاد وشرقها، لذلك تضمنت بعض الاتفاقيات الثنائية بين البلدين إشارات إلى محاربة الإرهاب.

تبني إسرائيل رسميًا للموقف التركي من قضية مذبحة الأرمن في العام ١٩١٥، ورفض إسرائيل الاعتراف بهذه المذبحة.

طمأنة إسرائيل لتركيا من أن أي معاهدة سلام مع سورية لن تكون على حساب علاقاتها وشراكتها مع تركيا، خاصة أن هناك شكلًا من أشكال الالتفاف حول سورية، بحكم خلافات سورية مع تركيا في تلك الفترة حول الإسكندرونة، ومع إسرائيل حول الجولان. كان هناك تخوف تركي من أن تسهم عملية سلام حقيقية بين سورية وإسرائيل بتفعيل الدور الإسرائيلي في إزالة سورية من قائمة الدول الداعمة للإرهاب والراعية له، لا سيما في ظل الدعم السوري المتواصل لحزب العمال الكردستاني، واستضافتها لعبد الله أوجلان.

تفهم إسرائيل لتبعات العلاقة الخاصة التي تربط سورية باليونان وأرمينيا، وتبعات ذلك على تركيا، بحيث وقعّت إسرائيل صفقة بقيمة ١٦ مليار دولار لتحديث أسلحة الجيش اليوناني، إلا أن الصناعات الجوية الإسرائيلية أهملت الصفقة، وقامت بدلًا من ذلك بتحديث ٤٠ طائرة من طراز F-4 وعدم إكمال

باقي الصفقة، والاكتفاء ببيع أسلحة غير حساسة لليونان.[٣] وهذا جاء خوفاً من أن يؤثر ذلك على العلاقة الخاصة مع تركيا على اعتبار أنها حليف إستراتيجي لإسرائيل، وأكثر فاعلية في المحيط الإقليمي خاصة في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.

شكل التحالف الإستراتيجي العسكري بين البلدين عاملًا جوهريًا في علاقاتهما، وقد تضمن اتفاق العام ١٩٩٦ برنامجًا خاصًا للتدريب العسكري والزيارات الميدانية العسكرية، والمناورات العسكرية المشتركة، ونقل الخبراء العسكريين والمراقبين، وتبادل التكنولوجيا العسكرية، كما تضمن الاتفاق إعطاء فرص كبيرة لسلاح الجو والبحر لإجراء تمارين عسكرية مشتركة، لكن إن حصل وتواجدت قوات عسكرية لأحد البلدين فوق أراضي الدولة الأخرى، فإنها لا تدخل في نزاع مع طرف ثالث أو تتدخل في النزاعات الطائفية والانفصالية الداخلية. شكل الاتفاق التركي الإسرائيلي خطرًا إستراتيجيًا يهدد دول المنطقة مثل سورية وإيران واليونان، وجاء الاتفاق أيضًا في سياق قمة شرم الشيخ في آذار ١٩٩٦ لمحاربة الإرهاب، وكان القمة عقدت في أعقاب العمليات التي نفذتها حركة حماس في العمق الإسرائيلي، إلا أن الاتفاق لم يكن وليد هذه القمة فقط، بل جاء ضمن مصالح مشتركة إسرائيلية تركية، توجتها زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى واشنطن وقبلها إلى إسرائيل، ويأتي في سياق انتهاج كل من إسرائيل وتركيا سياسة خارجية أكثر تشددًا لاعتبارات أمنهما القومي.[٤]

في فترة ١٩٩٦-٢٠٠٣، جرت مناورات عسكرية جوية مشتركة بمعدل ثماني مرات كل عام، مدة كل تمرين أسبوع كامل، وقد سنحت الفرصة للطائرات الإسرائيلية من خلال هذه التمارين المشتركة إلى استكشاف منطقة البحر المتوسط، وزيادة الخبرة القتالية والمعرفة الجغرافية، وتحسس مصدر المخاطر المستقبلية. وأجرى سلاح البحر في البلدين مناورات عسكرية في ١٩٩٦و ١٩٩٨ حيث كان الأسطول الأميركي جزءًا من تمرين ١٩٩٨ مما أعطاها أبعادًا إستراتيجية وتكنولوجية خاصة. وتكثفت مثل هذه التمارين العسكرية والمناورات المشتركة في هذه الفترة ربما تطبيقًا للاتفاق العسكري بين البلدين الموقع عليه في العام ١٩٩٦.

على صعيد آخر، تدرب الطيارون الإسرائيليون في طائرات F-16 على كيفية تجنب اصطدام الطيور المهاجرة بالطائرات أثناء التحليق في الأجواء المنخفضة، وإتباع إجراءات سلامة خاصة، كما خطط سلاح الجو في البلدين لنصب شبكة رادار خاصة على أراضيهما لمراقبة هجرة الطيور عبر البحر المتوسط وشمال أفريقيا، لا سيما في فصلي الخريف والربيع من كل عام، ولهذا الغرض تم نصب سبع محطات رادار داخل الأراضي التركية والإسرائيلية.

سفينة مرمرة وقطع العلاقات الإستراتيجية

استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية كالمعتاد حتى بعد صعود حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان للحكم، ولم تؤثر مواقف الحزب من الموضوع الفلسطيني على هذه العلاقات، بيد أن هذا الوضع لم يستمر طويلًا. فقد دخلت العلاقة الإسرائيلية – التركية مرحلة تأزم في أعقاب مهاجمة إسرائيل أسطول الحرية المتجه إلى غزة في نهاية أيار ٢٠١٠ لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض عليها منذ العام ٢٠٠٦. وكان من نتائج العملية الإسرائيلية قتل تسعة ناشطين أتراك كانوا على متن السفينة التركية "مرمره" التي كانت جزءًا من أسطول الحرية المكون من ست سفن. لاقت هذه الخطوة الإسرائيلية الدموية رد فعل تركي غاضبًا إذ قامت تركيا باستدعاء سفيرها في تل أبيب، وأبلغت السفير الإسرائيلي في تركيا رسالة احتجاج قوية، كما ألغت الحكومة التركية مناورات مشتركة مع الجانب الإسرائيلي، فضلًا عن إلغاء صفقات سلاح وتعطيل التنسيق الأمني والتعاون العسكري. وقد هددت تركيا في أعقاب حادثة سفينة "مرمرة" بتقليل مستوى العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوى، لا بل هددت أيضًا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إذا لم تقم إسرائيل بالاعتذار لتركيا عن قتل مدنيين أتراك في المياه الدولية، وأصرت تركيا إلى جانب ذلك على أهمية إقامة لجنة تحقيق دولية، وعارضت لجنة فحص أقامتها الحكومة الإسرائيلية في أعقاب الضغط الدولي عليها. تعتبر حادثة "مرمرة" حدثًا مهمًا وذروة لا مثيل لها في تأزم العلاقات بين البلدين.

إسحق هرتسوغ في أنقرة في آذار الماضي (٢٠٢٢). (وكالات)

استمر مشهد العلاقات مع تركيا كما هو عليه منذ حادثة سفينة مرمرة، وعلى الرغم من الأنباء التي تسربت عن انفراج في العلاقة بين البلدين، فإن تركيا عادت ووضحت موقفها من الموضوع، بأن لها شروطًا لعودة العلاقات الدبلوماسية كما كانت عليه، وتتمثل هذه الشروط بالآتي: اعتذار إسرائيلي عن قتل المدنيين الأتراك وتعويض أهالي القتلى والجرحى، ورفع الحصار عن قطاع غزة، والتقدم نحو إقامة دولة فلسطينية. جاء التأكيد التركي على هذه الشروط على الرغم من التوقعات بانفراج محتمل بسبب انسجام مواقف الدولتين من الأزمة السورية، والحاجة إلى الشراكة في مرحلة ما بعد بشار الأسد. ظل الموقف التركي واضحًا وصريحًا في شروطه على الرغم من تراجع حدة الخطاب التركي تجاه إسرائيل، ربما بسبب الأزمة السورية، ولكننا نرجع ذلك بالأساس إلى سياسة ضبط النفس التي اتبعتها إسرائيل وقتها حرصًا منها على الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات مع تركيا، والتي كانت بالنسبة لإسرائيل إستراتيجية، وهو الوضع الذي سيتغير مع صعود ترامب وتعزيز مكانة إسرائيل الإقليمية، وذروة ذلك توقيع اتفاقيات تطبيع مع دول عربية، حيث تراجعت مكانة تركيا في نظر إسرائيل، أيضًا بسبب تحول إسرائيل إلى مصدر للطاقة (الغاز) وتورط تركيا في الإقليم.

البحث عن حلف إقليمي جديد

يلعب الغاز الإسرائيلي عاملًا مهمًا في السياسة الخارجية حتى مع تركيا، وذلك في أعقاب تعزيز التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز. وقبل ذلك، لا بد من القول إن إسرائيل عززت علاقتها مع اليونان وقبرص اليونانية بعد تأزم العلاقات التركية الإسرائيلية قبل سنوات، كرد فعل دبلوماسي على توتر العلاقة مع أنقرة، وتخفيض الأخيرة مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أعقاب أحداث سفينة مرمرة. فقد صرح نائب وزير الطاقة التركي "مورات مركان"، أن التعاون بين إسرائيل وقبرص في

تشير تقديرات إسرائيلية، أن إسرائيل لا تزال تستصعب رسم مسار واضح للتقارب مع تركيا. ففي عدد من اجتماعات التقييم في وزارة الخارجية الإسرائيلية، وفي مجلس الأمن القومي الإسرائيلي والموساد، كان التوجه السائد هو التقارب مع تركيا بشكل تدريجي، وتحويل العلاقات معها من "علاقات جامدة إلى علاقات باردة".

مجال الغاز الطبيعي سيشكل عائقًا أمام مشروع لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا بواسطة أنبوب غاز تحت الماء، يمكن أن يشكل حلقة وصل لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا أيضًا. ففي مؤتمر عقد في إسطنبول حول الطاقة، طالب مندوب خاص لوزارة الخارجية الإسرائيلية "ميخائيل لوطم" لقاء "مركان" إلا أن الأخير رفض لقاءه بسبب تخفيض العلاقات الدبلوماسية، لكن "مركان" أوضح بطريقة غير رسمية للمندوب الإسرائيلي أن عدم لقائه لا ينبع فقط من العلاقات المتوترة بين البلدين، بل أيضًا بسبب التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز الطبيعي. ففي حقل غاز اكتشف في المياه الإقليمية لقبرص اليونانية تبين أنه يمتد إلى حقل غاز في المياه الإقليمية لإسرائيل، وقد أعلنت تركيا أنها ستقاطع أي شركة تشارك في البحث عن حقول الغاز حول الجزيرة القبرصية، وقد هددت تركيا مرارًا باستعمال القوة العسكرية لمنع ذلك، إلا أن توقعات حدوث ذلك ضئيلة.[٥]

أدركت تركيا أن التقارب الإسرائيلي القبرصي ليس تقاربًا اقتصاديًا فقط، بل هو تقارب سياسي وإستراتيجي أيضًا جاء بعد توتر العلاقات مع إسرائيل، ففي شباط ٢٠١٢ زار نتنياهو قبرص، وهي أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي للجزيرة، وتم تسريب معلومات في أعقاب الزيارة، لم يتم تأكيدها، عن إمكانية وجود دائم لقوات إسرائيلية على الجزيرة أو خلال الأزمات على الأقل. وفي العام نفسه وقعّت كل من إسرائيل وقبرص واليونان على تفاهمات حول فحص إمكانية الشروع في إنجاز مشروع لربط شبكة الكهرباء الإسرائيلية مع القارة الأوروبية.

محاولات للانفراج بين البلدين

بدأت مرحلة جديدة - قديمة في العلاقات الإسرائيلية التركية مع زيارة باراك أوباما لإسرائيل في آذار ٢٠١٣، ودفعه لحل الأزمة بين البلدين، من خلال إقناع نتنياهو بالاعتذار لتركيا.[٦] ونقول مرحلة جديدة - قديمة لأنها شكلت بداية انفراج في العلاقات بين الدولتين في أعقاب قيام نتنياهو بالاعتذار هاتفيًا لرئيس الوزراء التركي أردوغان على مقتل مواطنين أتراك في سفينة مرمرة، إلا أنها لم تسجل عودة إلى العلاقات الطبيعية الكاملة التي كانت بين البلدين قبل أحداث مرمرة. جرت هذه المحادثة الهاتفية بعد ثلاث سنوات من المحادثات المباشرة وغير المباشرة بين الطرفين للخروج من الأزمة، وكان أفيغدور ليبرمان هو المعارض المثابر لأي اعتذار إسرائيلي لتركيا، وكان يضع معارضته دائمًا أمام هذه الخطوة، فإسرائيل حتى قبل زيارة أوباما كانت على قناعة بضرورة الاعتذار لتركيا لأهمية العلاقات بالنسبة لإسرائيل، إلا أن ليبرمان استطاع أن يمنع ذلك وأن يزج الحكومة الإسرائيلية ونتنياهو في زاوية خطاب الكرامة الوطنية.[٧]

بعد الاتصال الذي جرى بين نتنياهو وأردوغان بوساطة أوباما، بدأت في نيسان ٢٠١٣ عملية تطبيع العلاقات بين البلدين، ففي زيارة قام بها مندوبا نتنياهو إلى تركيا (يوسف تشخنوفر، ومستشار الأمن القومي يعقوب عميدرور)، تم التفاوض على إطار تطبيع العلاقات ويشمل الاتفاق على قضية تعويضات قتلى سفينة مرمرة، مقابل الالتزام التركي بوقف كافة الإجراءات القانونية ضد إسرائيل.[٨]

بعد الاعتذار، بقيت مسألة تعويضات قتلى وجرحى السفينة محل خلاف، ففي أيار ٢٠١٣

صرح نائب رئيس الوزراء التركي، بولنت ارينتش، أن الخلاف الأساسي بين الدولتين يعود إلى مطالبة تركيا إسرائيل بتقديم التعويضات مع تحملها المسؤولية للأحداث، بينما تريد إسرائيل دفع التعويضات دون الإقرار بمسؤوليتها عن الأحداث. وانتهى هذا الملف بالاعتذار للضحايا الأتراك وتعويضهم.

وجد المعارضون الإسرائيليون للاعتذار الإسرائيلي لتركيا الكثير من الدلائل التي تدعم موقفهم، فبعد الاعتذار لم يجر تحسن ملحوظ (على المستوى العلني على الأقل) بين الدولتين، وكانت مجمل التحسينات شكلية، فقد استمرت التصريحات التركية المنتقدة لإسرائيل، ووصلت ذروتها في اتهام أردوغان في آب ٢٠١٣ إسرائيل بأنها تقف وراء الانقلاب العسكري ضد محمد مرسي في مصر، وهي تصريحات وصفها نتنياهو بأنها "سخيفة ولا تستحق الرد"،[٩] ووصف ليبرمان أردوغان في أعقاب ذلك بأنه يكمل طريق غابلس مسؤول الدعاية في الحزب النازي، قائلًا: "كل من سمع أقوال الكراهية والتحريض الذي أدلى بها أردوغان، سيفهم بلا شك أن الحديث عن شخص يكمل طريق غابلس وفرياته على غرار محكمة درايفوس وبروتوكولات حكماء صهيون".[١٠] وظهر ذلك في اتهام نائب رئيس الوزراء التركي للجالية اليهودية في تركيا بأنها تقف وراء الأحداث في "بارك غازي". ومما أدى إلى زيادة التوتر بين البلدين خلال الفترة التي أعقبت الاعتذار هي المعلومات التي كشفت عنها صحيفة "الواشنطن بوست" عن تسليم تركيا إيران أسماء عملاء إسرائيل في إيران.

استمر تدهور العلاقات بين البلدين، بعد الحرب الإسرائيلية على غزة في صيف ٢٠١٤، حيث أعادت الحرب العجلة إلى الوراء. جاء التدهور بمبادرة من تركيا وليس إسرائيل التي تتبع سياسة عدم الرد على التدهور التركي في العلن، وهي سياسة اتبعتها إسرائيل بعد نقطة الانكسار في العلاقات بين البلدين عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في أعقاب الحرب على غزة، ووصلت ذروتها بعد قتل مواطنين أتراك على سفينة مرمرة. برز التدهور في تصريحات شديدة أطلقها أردوغان خلال الحرب مثل اتهامه إسرائيل بارتكاب ابادة جماعية منهجية للشعب الفلسطيني، "تمارس إسرائيل أعمالًا بربرية أكثر من هتلر، تقتل إسرائيل النساء الفلسطينيات حتى لا يلدن أطفالًا"، وفي أحد تصريحاته قال أردوغان إن العلاقات مع إسرائيل لن تتحسن ما دام هو بالحكم.[١١] في المقابل تبنى ليبرمان وزير الخارجية حينذاك خطًا واضحًا علنيًا تجاه تركيا، فخلال الحرب على غزة أرجع ليبرمان الدبلوماسيين الإسرائيليين من أنقرة وأبقى التمثيل الدبلوماسي في مستوياته الدنيا، احتجاجًا على الهجوم على السفارة الإسرائيلية خلال الحرب في شهر تموز، وأضح بيان وزير الخارجية الرسمي أن الهجوم على السفارة كان نتيجة تحريض أردوغان ضد إسرائيل.[١٢]

بعد الحرب على غزة في العام ٢٠١٤، استمرت الجهود الأميركية لتوقيع اتفاق مصالحة بين تركيا وإسرائيل، وتابع هذا الملف بشكل خاص نائب الرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي تواصل مع قيادة الدولتين لإتمام اتفاق المصالحة. فقد التقى بايدن بنتنياهو في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في هذا السياق، وبعدها سافر إلى تركيا لإكمال المشاورات حول الاتفاق.[١٣] ويبدو من تحليل العلاقات التركية الإسرائيلية، أن إسرائيل باتت مترددة في توقيع اتفاق مع تركيا لارتباطها بتحالفات جديدة قد تعيق إتمام اتفاق المصالحة، أو تضع قيودًا عليه لا تنسجم من الموقف التركي، ويدخل في هذه الارتباطات العلاقة الإسرائيلية مع مصر واليونان وقبرص. تعتبر إسرائيل أنها باتت أكثر ثقة بنفسها في المناورة مع تركيا حول اتفاق المصالحة، فتحالفها مع مصر واليونان من جهة، وتعقيد المكانة التركية في أعقاب الأزمة السورية من جهة ثانية، يجعل إسرائيل تعتقد أنها في موقع القوة خلال المحادثات مع الطرف التركي. ويضع كل من الطرفين شرطان من الصعوبة تجاوزهما لإتمام الاتفاق، فإسرائيل تطالب تركيا بوقف نشاط حركة حماس من أراضيها، بينما تطالب تركيا برفع الحصار عن قطاع غزة، أو تخفيفه على الأقل. وأشارت تقارير أن وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك، بوغي يعلون، تحفظ على المصالحة مع تركيا، ويضع شرطين لإتمامها: إغلاق مقر حماس في تركيا، وتسليم حماس جثامين الجنود لديها في قطاع غزة، حيث يقترح يعلون أن يكون إرجاع الجثامين ضمن إطار الاتفاق مع تركيا وليس مع حماس.[١٤]

خلقت الاتفاقيات الإبراهيمية واقعًا إقليميًا جديدًا في المنطقة، ساهم في إضعاف النفوذ التركي، لذلك ترى تركيا أن تقاربها مع إسرائيل سيساهم في كسر حالة العزلة التي تمر بها. وينسجم ذلك مع التقارب التركي الإماراتي الأخير سياسيًا واقتصاديًا.

محاولات تركيا التقارب مع إسرائيل

في المرحلة الحالية نشهد عملية معاكسة تتمثل في محاولات تركيا التقارب مع إسرائيل على عكس المرات السابقة. وأرسلت تركيا رسائل متكررة منذ العام ٢٠٢٠ عن جديتها في إنهاء التوتر والقطيعة مع إسرائيل وعودة العلاقات إلى سابق عهدها.

في هذه الفترة، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية توترًا في أعقاب حادثة اعتقال زوج إسرائيلي في صيف ٢٠٢١، بتهمة تصوير القصر الذي يعيش فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. كان الانطباع الإسرائيلي الأوليّ أن الاعتقال هو مسألة عابرة سيُعاقب عليها الزوج من خلال طردهما من الأراضي التركية فقط، بيّد أن قرار المحكمة التركية تمديد اعتقالهما حتى محاكمتهم، دون تحديد مدة الاعتقال أو تحديد تاريخ المحاكمة، أعطى الحادثة بُعدًا سياسيًا في إسرائيل. وبدأت إسرائيل تؤطرها كاعتقال تركي متعمد أو على الأقل استغلال تركي لاعتقال الزوج وتصعيده بشكل متعمد. لذلك لم تنحصر متابعة قضية الاعتقال في وزارة الخارجية على المستوى المهني القنصلي، بل تابع الموضوع رئيس الحكومة نفتالي بينيت شخصيًا الذي عقد اجتماعًا خاصًا لنقاش الحادثة وتقييمها، كما تابعه شخصيًا وزير الخارجية لبيد الذي أرسل مسؤولة الخدمات القنصلية في وزارة الخارجية لمتابعة الموضوع عن قرب في تركيا. كما تدخل رئيس الموساد الإسرائيلي دادي برنيع في القضية وأجرى محادثات مع نظيره التركي حول اعتقال الزوج الإسرائيلي هدفه التأكيد أن الزوج ليسوا عملاء للموساد، ولم يكونوا في مهمة تجسس في تركيا.

انتهت الأزمة بالإفراج عن الزوج الإسرائيلي في ١٨ من تشرين الثاني، بعد تحركات دبلوماسية حثيثة في السر، وربما بتدخل دولة ثالثة لعبت دورًا في إنهاء الأزمة. في السياق نفسه ذكرت، وسائل إعلامية تركية أن رئيس الحكومة بينيت ووزير الخارجية لبيد توجهوا بالشكر لأردوغان على دوره في الإفراج عن الزوج الإسرائيلي. كما تحدث رئيس الدولة إسحق هرتسوغ مع أردوغان وشكره شخصيًا على جهوده للإفراج عن المواطنيّن الإسرائيليّين.

ترتبط هذه الحادثة مع حادثة اعتقال شبكة تجسس في العام نفسه، زعمت تركيا أنها تعمل لصالح الموساد الإسرائيلي، وهي شبكة لم تنف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أو تؤكد صحة الادعاء التركي بخصوصها، لذلك فإن تركيا وجهت للزوج الإسرائيلي تهمة التجسس ضمن سياق مرتبط مع الكشف عن الشبكة.

يُمكن الإشارة إلى تفسيريّن للسلوك التركي في هذا الملف. وذلك إذا صحت الادعاءات الإسرائيلية أن الاعتقال تحول لاعتقال سياسي مقصود. يرجع التفسير الأول إلى فشل محاولات تركيا ترميم العلاقات مع إسرائيل، وذلك على الرغم من المؤشرات التي أطلقتها تركيا في الفترة الأخيرة حول ذلك، ولم تحظ باهتمام أو رد إسرائيلي، فجاء الاعتقال الأخير والكشف عن الخلية التجسسية كتذكير لإسرائيل وعقابها على تجاهلها. أما التفسير الثاني فيعود إلى محاولة النظام التركي وأردوغان شخصيًا تحسين صورته أمام الرأي العام التركي من خلال تأزيم العلاقة مع إسرائيل، لا سيّما على ضوء تدهور الاقتصاد التركي، ومحاولة إشغال الرأي العام بمثل هذه القضايا، تارة بالقبض على شبكة تجسس وتارة باعتقال إسرائيليّين بتهمة التجسس. ولكن نميل أن الهدف الأساسي هو استفزاز إسرائيل للقبول بالمصالحة مع تركيا بعد توجهات تركية

متكـررة بهـذا الشـأن.

ففـي كانـون الأول ٢٠٢٠ صرح أردوغـان أنـه معنـي بتحسـين العلاقـات و"فتـح صفحـة جديـدة" مـع إسرائيـل، لكنـه أشـار إلى أن لديـه مشـكلة مـع القيـادة الإسرائيليـة آنـذاك، أي بنيامـين نتنياهـو. وخـلال العـام ٢٠٢١، كانـت تركيـا تفحـص فكـرة إعـادة السـفير التركـي لإسرائيـل، بيّـد أن المواجهـة بـين إسرائيـل وحركـة حمـاس في أيـار ٢٠٢١ منعـت ذلـك. وبعـد تشـكيل الحكومـة الجديـدة في إسرائيـل، جـرت المحادثـة الأولى بـين رئيـس الدولـة هرتسـوغ وأردوغـان، وبعثـت تركيـا مُلحقًـا ثقافيًـا لإسرائيـل لأول مـرة خـلال العقـد الأخـير.[١٥]

في المقابـل، صرح رئيـس الحكومـة الإسرائيـلي آنـذاك نفتـالي بينيـت في مقابلـة لـه مـع صحيفـة "هآرتـس"، بأنـه "لا يوجـد لـديّ أوهـام بالنسـبة للعلاقـة مـع تركيـا، رأيـت مـا حـدث في فـترات الأزمـة مـع تركيـا".[١٦] في المقابلـة نفسـها، أكـد بينيـت مـن الجهـة الأخـرى، أن قضيـة اعتقـال الـزوج الإسرائيـلي في تركيـا، وتدخـل الرئيـس التركـي ومعالجتـه للأمـر سريعًـا، بالإضافـة إلى حاجـة إسرائيـل للنظـر إلى البيئـة الإقليميـة بشـكل شـامل، وخاصـة في مـا يتعلـق بإيـران، وهـي العـدو المركـزي لإسرائيـل، "تجبرنـا عـلى تعزيـز الحـوار، فـلا أعـارض لقـاء بـين رئيسـنا وأردوغـان".[١٧] وأكـد بينيـت أن عـلى إسرائيـل اسـتغلال كل الجسـور للعلاقـات مـع دول المنطقـة، وفي بعـض الأحيـان "بنـاء جسـور جديـدة". موضحًـا أنـه أوكل مهمـة التواصـل مـع تركيـا للرئيـس الإسرائيـلي هرتسـوغ.

تشـير تقديـرات إسرائيليـة، أن إسرائيـل لا تـزال تسـتصعب رسـم مسـار واضـح للتقـارب مـع تركيـا. ففـي عـدد مـن اجتماعـات التقييـم في وزارة الخارجيـة الإسرائيليـة، وفي مجلـس الأمـن القومـي الإسرائيـلي والموسـاد، كان التوجـه السـائد هـو التقـارب مـع تركيـا بشـكل تدريجـي، وتحويـل العلاقـات معهـا مـن "علاقـات جامـدة إلى علاقـات بـاردة".[١٨] كان التخـوف الأسـاسي في هـذه الاجتماعـات مـن أن أردوغـان يسـعى للتقـارب مـع إسرائيـل مـن أجـل التخلـص مـن الأزمـة الاقتصاديـة التـي تعانـي منهـا تركيـا، وفي اللحظـة التـي سـتنفجر فيهـا أزمـة بـين إسرائيـل والفلسـطينيين، فـإن علاقـة تركيـا مـع إسرائيـل سـوف تتغيـر. هـذا ويظهـر خـلاف في الحكومـة الإسرائيليـة تجـاه التقـارب مـع تركيـا، فهنالـك تيـار في الحكومـة يقـوده بالأسـاس وزيـر القضـاء غدعـون سـاعر الـذي يرفـض التقـارب مـع تركيـا بـكل ثمـن، وعـارض في السـابق سياسـات نتنياهـو (عندمـا كان في حـزب الليكـود) تجـاه تركيـا، واعتـبر تركيـا دولـة معاديـة للسـامية. في المقابـل هنالـك التوجـه الـذي قـاده نفتـالي بينيـت الـذي يعتـبر أنـه يجـب اسـتغلال الفرصـة لتحقيـق المصالـح الإسرائيليـة مـن خـلال التقـارب مـع تركيـا. عـلاوة عـلى ذلـك، فـإن مسـتقبل سـورية يشـكل عامـلًا مشـتركًا بـين الطرفـين، حيـث ترغـب إسرائيـل في التوصـل إلى تفاهمـات مـع تركيـا في مـا يتعلـق بمسـتقبل سـورية، لا سـيّما وأن لكل منهمـا دور في المشـهد السـوري، فإسرائيـل تهـدف إلى منـع الوجـود الإيرانـي في سـورية، في المقابـل فـإن تركيـا تعمـل للتأثـير عـلى المشـهد السـوري في المسـألة الكرديـة تحديـدًا. حيـث اتهمـت تركيـا إسرائيـل في السـابق بأنهـا كانـت تسـاعد الأكـراد عـلى إقامـة دولـة لهـم في شـمال سـورية. لذلـك تشـير تقديـرات إسرائيليـة أن إسرائيـل وتركيـا يمكـن لهمـا التنسـيق بشـأن مسـتقبل سـورية بحيـث يتـم الحفـاظ عـلى مصالـح الطرفـين، ومنـع إيـران مـن تعزيـز وجودهـا في سـورية والـذي تتفـق معـه تركيـا أيضًـا، وتأمـين الحـدود التركيـة ومصالحهـا القوميـة.[١٩]

يمكـن الإشـارة إلى مجموعـة مسـائل تؤثـر عـلى موقـف إسرائيـل في مـا يتعلـق بسياسـة التقـارب مـع تركيـا، وأهمهـا:

أولًا: دعـم تركيـا حركـة حمـاس: تحولـت تركيـا إلى مركـز سـياسي لحركـة حمـاس، لا سـيّما بعـد صفقـة شـاليت، حيـث أن أغلـب قيـادات حمـاس المهمـة التـي خرجـت مـن السـجن عـلى أثـر الصفقـة غـادرت إلى تركيـا ومنهـم: صـلاح العـاروري، حسـام بـدران وهمـا قياديـان مهمـان في المكتـب السـياسي لحمـاس. لـم تكتـف تركيـا باسـتضافة هـذه الشـخصيات وغيرهـا، بـل سـمحت لهـم بالعمـل السـياسي في تركيـا، وتنظيـم عمليـات عسـكرية ضـد إسرائيـل في الضفـة الغربيـة. ومـع أن تركيـا اسـتجابت للطلـب الإسرائيـلي بمنـع ممارسـة حمـاس نشـاطًا عسـكريًا مـن أراضيهـا، مقابـل عـدم التعـرض لقيـادات حمـاس في أراضيهـا، بيـد أن إسرائيـل تطالـب تركيـا أيضًـا بمنـع حمـاس – تركيـا مـن تمويـل نشـاطها في الضفـة الغربيـة والقـدس.

تشـير تقديـرات إسرائيليـة أن أردوغـان اتخـذ مجموعة

من الخطوات في الفترة الأخيرة لتقييد نشاط حركة حماس في تركيا.[٢٠] ومنها منع إقامة ثابتة لقيادات حماس في تركيا، ومنع نشاط حماس في ما يتعلق بالتخطيط لعمليات في الضفة الغربية.

ثانيًا: النشاط التركي في شرق القدس: فقد استثمر النظام التركي في مجموعة من المشاريع في القدس الشرقية، فضلًا عن نشاط مؤسسات وجمعيات تركية في القدس، علاوة على فتح مراكز جماهيرية تعليمية وثقافية لها أنشطة سياسية في شرقيّ القدس. ترى إسرائيل أن النشاط التركي الرسمي والأهلي في القدس الشرقية يزيد من التوتر الأمني في المدينة.

ثالثًا: التحالف الإسرائيلي- القبرصي- التركي: وهو التحالف الذي كان أحد أهدافه الإستراتيجية (فضلًا عن الاقتصادية) محاصرة تركيا، وبناء حلف ضدها في حوض البحر المتوسط، ومنع تركيا من توسيع نفوذها وحدودها المائية داخل الحوض المتوسط، واستغلال مخزون الغاز الكبير في هذه المنطقة.

أسباب الرغبة التركية بالتقارب من وجهة نظر إسرائيلية

تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن محاولات تركيا التقارب مع إسرائيل، تعود للأسباب الآتية:

أولًا: محاولة تركيا تعزيز علاقاتها مع المحور السعودي – الإماراتي - المصري، الأمر الذي حدث في الفترة الأخيرة.[٢١]

ثانيًا: الاتفاقيات الإبراهيمية: خلقت الاتفاقيات الإبراهيمية واقعًا إقليميًا جديدًا في المنطقة، ساهم في إضعاف النفوذ التركي، لذلك ترى تركيا أن تقاربها مع إسرائيل سيساهم في كسر حالة العزلة التي تمر بها.[٢٢] وينسجم ذلك مع التقارب التركي الإماراتي الأخير سياسيًا واقتصاديًا.

ثالثًا: التقرب من إدارة بايدن: ترى تركيا أن تحسين علاقتها مع إسرائيل، لا سيّما مع الحكومة الجديدة في إسرائيل سيساهم في تحسين علاقتها المتوترة مع إدارة بايدن.

رابعًا: تغيير الحكومة في إسرائيل: فقد اعتبر أردوغان أن لرئيس الحكومة الإسرائيلي الحالي "توجه ايجابي"، مشدّدًا على توجه الحكومة الجديدة هو نحو تجديد العلاقات مع تركيا.[٢٣]

خامسًا: العلاقة مع قبرص واليونان: ترى تركيا في التحالف الثلاثي الإسرائيلي – اليوناني - القبرصي جزءًا من محاولة محاصرتها وعزلها اقتصاديًا وسياسيًا. لا سيّما في ما يتعلق بالحدود المائية في البحر الابيض المتوسط، لذلك فإن التقارب مع إسرائيل يهدف إلى كسر هذا الحصار.

خامسًا: العامل الاقتصادي: تشير تقديرات إسرائيلية أن العامل الاقتصادي يلعب دورًا في توجه تركيا لتحسين علاقتها مع إسرائيل.[٢٤] وتشير هذه التقديرات أن تركيا ترى في إسرائيل مصدرًا للطاقة. وكانت تركيا قد عبّرت عن قلقها من التحالف الثلاثي الإسرائيلي – القبرصي - اليوناني المتعلق بخط الغاز من إسرائيل لأوروبا (استمد). فقد صرح أردوغان، "نحن معنيون بتسيير الغاز الإسرائيلي لأوروبا".[٢٥]

سادسًا: العامل العسكري، حيث أن لتركيا مصلحة بتجديد علاقتها الاقتصادية مع إسرائيل كما كان في السابق، حيث كان للتحالف الإستراتيجي بين البلدين دور مهم في تعزيز القدرات العسكرية التركية، فضلًا عن استثمار ذلك في تعزيز العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأميركية. في هذا الصدد كانت تركيا مصدرًا مهمًا للصادرات العسكرية الإسرائيلية في مجال الطائرات بدون طيار، والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية.

خاتمة

وفي المجمل، يمكن القول إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يلعب دورًا كبيرًا في بلورة العلاقات الإسرائيلية التركية في فترة حكم أردوغان، فالعلاقات بين البلدين تدخل طور التوتر والتصعيد في لحظات الصراع مع الفلسطينيين، ظهر ذلك في كل الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة خلال فترة حكم أردوغان، ولم تكن الحرب الأخيرة مختلفة عن ذلك، كما أن الساحة الإقليمية تساهم في توتر العلاقات بين البلدين، فمثلًا ترتبط إسرائيل بعلاقات جيدة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورأت في الدور المصري دورًا مركزيًا في الحرب الأخيرة على غزة، سواء في ما يتعلق بموقف مصر تجاه حركة حماس، أو الدور المصري في حل الأزمة، حيث أعلنت إسرائيل أنها لا تقبل بغير الدور المصري للتوصل

إلى وقف إطلاق للنار. في المقابل فإن تركيا تناصب العداء الشديد لنظام السيسي، ولم تنحصر تعقيبات أردوغان الشديدة على إسرائيل فحسب، بل طالت السيسي حينها تعقيبات مماثلة إن لم تكن أشد، حيث اعتبرت تركيا نظام السيسي نظامًا غير شرعي، وقاطعته وشنت حملات ضده من خلال إيواء قيادات الإخوان المسلمين في تركيا، وخلال الحرب على غزة حاولت تركيا تهميش الدور المصري وإعلاء دورها والدور القطري، إلا أن إسرائيل رفضت ذلك وفضلت الدور المصري، حتى أن وزير خارجية إسرائيل ليبرمان اتهم تركيا بإفشال وقف إطلاق النار في منتصف تموز.

علاوة على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن التحولات الإقليمية لا تزال تؤثر على العلاقة بين الدولتين باتجاه التوتر أو التقارب حسب القضايا والمصالح المشتركة، ويمكن في هذا السياق التمييز بين فترتين، الفترة الأولى وكانت فيها وجهات النظر بين البلدين في الأحداث الجارية في العام العربي متقاربة وخاصة في سورية، وفترة ثانية، وصلت ذروتها العام المنصرم، تميزت بتباعد وجهات النظر حول التحولات في العالم العربي، وخصوصًا في أعقاب تصريح نتنياهو تأييد إسرائيل دولة كردية وهو ما تعارضه تركيا بشدة. في الفترة الأولى كانت وجهات النظر متقاربة بالنسبة للثورة السورية وأهمية إسقاط نظام الأسد لصالح الطرفين، فكانت لكل دولة مصالحها بالنسبة لمستقبل الثورة السورية، واشتركا في الهدف، إلا أن تعقيدات الثورة وتحولها إلى حرب أهلية جعلت الموقف الإسرائيلي مركّبًا أكثر من الموقف التركي، فالأخير لا يزال مثابرًا على ضرورة إسقاط بشار الأسد، بينما إسرائيل لم تعد صريحة في هذا الشأن، وربما ترى أن من صالحها إبقاء حال الصراع الأهلي والطائفي مشتعلًا في سورية لاستنزاف أعدائها جميعًا (النظام، ايران، حزب الله والقوى الجهادية)، كما هنالك تباين واضح في مواقف الدولتين بالنسبة للنظام المصري الحالي، حيث اعتبره أردوغان فاقدًا للشرعية ويرفض التعامل معه، بينما ترى فيه إسرائيل حليفًا إستراتيجيًا. ووصلت ذروة هذه الخلافات، في تأييد إسرائيل حل مشكلة الأكراد من خلال إقامة دولة كردية مستقلة، الأمر الذي يعتبر خطًا أحمر بالنسبة لتركيا. وكانت تركيا قد قاطعت مؤتمر ميونخ للأمن في شباط ٢٠١٥ بسبب المشاركة الإسرائيلية في المؤتمر، واعتبر ليبرمان أن هذا السلوك التركي نابع من الاعتذار الإسرائيلي لتركيا على أحداث سفينة مرمرة.

تعتبر العلاقات بين تركيا وإسرائيل مُركبة، فعلى الرغم من تقلب العلاقات السياسية بين البلدين، فإن العلاقات التجارية استمرت في النمو، وبقي نوع من التعاون الأمني الاستخباراتي. وهذا السبب ربما يُفسر عدم توجه الدولتين، وخاصة تركيا، لقطع العلاقات نهائيًا مع إسرائيل.[٢٦]

على المستوى السياسي، فإن إسرائيل وتركيا يجمعهما حلف مشترك مع أذربيجان. حيث أن العلاقات الإسرائيلية الآذرية هي علاقات إستراتيجية، بسبب الحدود المشتركة بين أذربيجان وإيران، وخلال الحرب مع أرمينيا في العام ٢٠٢٠ استعملت أذربيجان أسلحة إسرائيلية وتركية في حربها مع أرمينيا، مما جعل هنالك تعاونًا إسرائيليًا تركيًا غير مباشر في أذربيجان[٢٧]. كما تجمع الدولتان ملفات مشتركة، وإن تباينت مواقفهما منها، لكن وجود علاقات بينهما يسمح لهما بالتفاهم حولها، أو عدم منح الطرف الآخر فوزًا قاطعًا فيها، لا سيّما الملف السوري، والإيراني، وملف الغاز، والتحالفات الإقليمية المختلفة في المنطقة.

تشير محاولات تركيا التقارب مع إسرائيل، والحذر الإسرائيلي من عودة العلاقات بشكل كامل وطبيعي كما كان قبل أحداث مرمرة، إلى صعود قوة إسرائيل الإقليمية بعد اتفاقيات التطبيع مع دول عربية، فقد استطاعت إسرائيل بناء تحالفات قلّلت من شأن تركيا الإستراتيجي بالنسبة لها. التحالف الإسرائيلي العربي، التحالف الإسرائيلي القبرصي اليوناني، التحالف الإسرائيلي المصري، فضلًا عن صعود مكانة إسرائيل في مجال الطاقة. في المقابل تراجعت مكانة تركيا في البيئة الإقليمية، فقد توترت علاقات تركيا مع الدول العربية، وتعقد تدخلها في سورية، وخسرت حليفها في مصر بعد سقوط الإخوان المسلمين، والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، وتوتر علاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية. وترى تركيا في إعادة العلاقات مع إسرائيل مدخلًا لتحسين علاقتها مع البيئة العربية والولايات المتحدة والمشاركة في تطور قطاع الطاقة في البحر المتوسط.

الهوامش

١ للمزيد والاستزادة عن تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية بما يفي حاجة الباحث انظر إلى: أيمن يوسف ومهند مصطفى، سياسية إسرائيل الخارجية مع القوى الصاعدة، (رام الله: مركز مدار، ٢٠١١).

2 Ofra Bengio, "The Historical Evolution of the Israeli-Turkish Relations", in Bruce Maddy Weitzman and Asher Susser (ed.), **Turkish- Israeli Relations in Trans-Atlantic Context: Wider Europe and Greater Middle East**، Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies، Tel Aviv University، 2005، P. 51-53

3 Amikam Nachmani, The Remarkable Turkish- Israeli Tie, **Middle East Quarterly**, June 1998, available on: http://www.meforum.org/394/the-remarkable-turkish-israeli-tie.

٤ محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، دمشق: دار الريس، ١٩٩٧، ص: ٢٧٧.

٥ ايتي تريلنيك، "دبلوماسي تركي: تعاون إسرائيل مع قبرص سيمنع تصدير الغاز عبر تركيا"، **ذا ماركر**، ٢٠١٣/١/٢٧، ص:١٦.

٦ براك ربيد، "بوساطة أوباما، نتنياهو هاتف أردوغان واعتذر عن مقتل المواطنين الأتراك"، (هآرتس، ٢٠١٣/٣/٢٢).

٧ براك ربيد يوهنتان ليس، "ليبرمان عن الاعتذار: غلطة قاسية ستضرب كرامتنا"، (**هآرتس**، ٢٠١٣/٣/٢٢).

٨ براك ربيد، "مندوبو نتنياهو سيصلون لتركيا لإجراء محادثات حول تطبيع العلاقات"، (**هآرتس**، ٢٠١٣/٤/٤)، ص: ١٢.

٩ موقع واي-نيت، "مصدر في مكتب رئيس الحكومة: تصريحات أردوغان حول مسؤولية إسرائيل بالانقلاب في مصر سخيفة"، (موقع واي نيت: ٢٠١٣/٨/٢١)، انظر الرابط:

١٠ يوهنتان ليس، "ليبرمان: أردوغان هو مكمل طريق غابلس"، (**هآرتس**، ٢٠١٣/٨/٢١).

١١ غيليا لاندشتراوس، من الجرف الصامد للهاوية العميقة في علاقات إسرائيل- تركيا، في: عنات كورتس وشلومو بروم (محرران). **الجرف الصامد:** انعكاسات ودروس، (١٥٣-١٥٦)، (تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤)، ص: ١٥٣.

١٢ وزارة الخارجية الإسرائيلية، وزير الخارجية ليبرمان أمر بإرجاع عائلات الدبلوماسيين الذين يخدمون في تركيا، (موقع وزارة الخارجية، ٢٠١٤/٧/١٨)، انظر الرابط:
http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/Riots_in_front_of_Israeli_consulates_in_Turkey_-_Diplomatic_families_would_be_returned_to_Israel_180714.aspx.

١٣ براك ربيد، بايدن ونتنياهو تحدثوا حول مباحثات المصالحة بين إسرائيل وتركيا، **هآرتس**، ٢٠١٦/١/٣١، ص: ٥.

١٤ براك ربيد، مكتب نتنياهو: هنالك تقدم في محادثات المصالحة بين إسرائيل وتركيا، **هآرتس**، ٢٠١٦/٢/١٢.

١٥ رامي دانيال وغاليا ليندشطراوس، علاقات إسرائيل تركيا بعد إطلاق سراح السياح الإسرائيليين: أردوغان فتح الشباك وإسرائيل مترددة، **مجلة مباط عال**، عدد ١٥٣٨، ٢٠٢١/١١/٣٠، انظر الرابط: https://bit.ly/3MokKya

١٦ يوسي فيرتر، "نتنياهو هددني، سأحرك ضدك جيشي"، **هآرتس**، ٢٠٢٢/١/٢٨، ص: ٣.

١٧ المصدر السابق.

١٨ يهوناتان ليس، إسرائيل لا تريد علاقة جمود مع تركيا، بل باردة، **هآرتس**، ٢٠٢٢/١/٣٠، ص: ٤.

١٩ رامي دانيال وغاليا ليندشطراوس، مصدر سبق ذكره.

٢٠ يهوناتان ليس، إسرائيل لا تريد علاقة جمود مع تركيا، بل باردة، مصدر سبق ذكره.

٢١ اون دغان، ما هي خلفية التقارب مع تركيا؟، **موقع سيحا مكوميت**، ٢٠٢٢/١/١٥، أنظر الرابط: https://bit.ly/3rOX9xi

٢٢ رامي دانيال وغاليا ليندشطراوس، مصدر سبق ذكره.

٢٣ يهوناتان ليس، مصدر سبق ذكره، ص: ٤.

٢٤ دين شموئيل الماس، ليس العجز المالي فقط: لماذا يريد أردوغان تحسين العلاقات مع إسرائيل؟، **غلوبس**، ٢٠٢٢/١/٢٠، أنظر الرابط:
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001399192

٢٥ المصدر السابق.

٢٦ رامي دانيال وغاليا ليندشطراوس، علاقات إسرائيل تركيا بعد إطلاق سراح السياح الإسرائيليين: أردوغان فتح الشباك وإسرائيل مترددة، **مجلة مباط عال**، عدد ١٥٣٨، ٢٠٢١/١١/٣٠، أنظر الرابط: https://bit.ly/3MokKya

٢٧ المصدر السابق.